محافظ عدن م. وحيد رشيد لـ 14 أكتوبر:

ضمانات وحلول القضية الجنوبية وثيقة وطن يدار بالتوافق

المؤتمر والاشتراكي حكما لمدة طويلة وعليهما تقديم تنازلات للوطن

من تحاوروا (9) أشهر لا يستطيعون الهرب أو قول إن الوثيقة لا تعنيهم

■ عدن/ أبوبكر الجبولي:

قال محافظ محافظة عدن المهندس وحيد علي رشيد ان وثيقة ضمانات حلول القضية الجنوبية التي جرى التوافق والتوقيع عليها مؤخرا تعد وثيقة وطن يدار بالتوافق ويتطلع لمستقبل أجمل وفق عمل مؤسسي ولم يعد يدار بشخطة قلم.

واضاف المحافظ في تصريح لصحيفة (14 اكتوبر): هذه الوثيقة طبعا الكثير منا يرى بأنها الدواء المر لمشاكلنا لأمراضنا لاختلافاتنا ولهذا فإن المهمة أخذت منا كل هذا الوقت الطويل، وصلنا إليها عبر توافق وطني لم تكن رؤية حزب ولا مكتب سياسي ولا لهيئة عليا ولا لأمانة عامة لأحد الأحزاب هي وثيقة وطن وتم التوقيع عليها في هذا الظرف الاستثنائي الصعب والكل يرنو إلى المستقبل يبحث عن وطن يستقر فيه ويعيش فيه حرا يجد فيه خدماته وأمنه واستقراره.

ولفت رشيد الى أن بعض القوى السياسية بالذات الأحزاب تحاول - في وقت دفع المستحقات والاستخلاص مما عليها - الخروج بأقل الأضرار وكأنها تعتقد بان هذه الوثيقة ستلحق نوعاً من الإضرار بأعضائها وشعبيتها وهذا السلوك خاطئ يجب ان نتحمل المسؤولية كلها باقتدار، فهذه الوثيقة اليوم تعبر عنا جميعا صحيح ان فيها تحديات كبيرة ونعلم انه لا تستطيع أحزاب لوحدها تنفيذها، ولا يمكن لهيئات مهما كانت مسمياتها مناطقية أو غيرها لا يمكن ان تنفذ الا بجهد وطني توافقي كبير.

واستطرد قائلا: هذه القضايا يجب ان نقف أمامها كيمنيين متحدين متقاربين كي نستطيع ان نملك فعلا قرارنا، هذا القرار الذي يعطينا الحق بان نمتلك فيه سلطاتنا يعطينا الحق بان نختار من يحكمنا في هذه المنطقة يعطينا الحق في كيفية توفير الخدمة ويعطينا الحق في ان نوفر الإيراد ومن يراقب هذا الإيراد كيف يصرف كل هذا تحديات تعود البعض أن يأمر وينهى فيها بشخطة قلم، مؤكدا: لا يوجد شخطة قلم اليوم يوجد توافق هذا التوافق يجب من خلاله بالفعل ان نجسد هذه الوثيقة التاريخية تجسيد حقيقياً امام المواطنين .

ولفت إلى ان الذين تحاوروا تسعة أشهر لا يستطيع احدهم ان يهرب أو أن يقول هذه الوثيقة لا تعنيني وانه عليها ملاحظات، الملاحظات طرحت والآراء سمعت وتبادل الأفكار تم الأخذ به والأخ الرئيس أتاح فرصة كبيرة جدا للتشاور والحوار حتى وصل الناس للملل من هذه القضية من كثر ما أخذت من الأخذ والرد والرأي والرأي الآخر.

وأضاف: اليوم الناس يريدون اصلاح حياتهم وحل قضاياهم إصلاح أمور مدنهم وانجاز مشاريعهم يريدون وطناً يتعافى فهذه الوثيقة هي وثيقة التعافي. وبين رشيد ان قضية الاتحاد أو الفيدرالية خيار صعب خيار فيه كثير من التحديات لاسبيل للتعامل مع هذا الخيار الا بالتوافق. مضيفا بالقول: على الجميع اليوم ان يغادروا مربعاتهم القديمة ان يغادروا المصالح الضيقة وعليهم ان يرتقوا الى مستوى هذه الوثيقة ، مشيرا الى أهميتها للمواطن بالقول هذه الوثيقة تعني المواطن هذا المواطن الذي الكل في قاعة الحوار كان يقول نتحدث باسمه نتحدث عنه في مؤتمر الحوار الوطني هذا المواطن الذي نعبر عنه بشكل أو بأخر وقت الاستحقاق يجب على هذا الممثل الذي يعبر عن المواطن بشكل او بأخر يجب عليه تحمل التكاليف ويصبر ويصمد ويتنازل عن بعض آرائه حتى يتوافق مع بقية الأطراف ومع بعض الشرائح الكبيرة .

ولفت الى ان التحدي كبير أمام الأحزاب التي حققت الوحدة اليمنية خصوصا الحزبين الرئيسين- في اشارة الى المؤتمر والاشتراكي- أمامهما تحدي كبير جدا وإذا كان هناك تنازل يقدم لهذا الشعب فهم أول من يجب أن يتنازل، هم الذين كانوا يحكمون البلد لمدة طويلة وبالتالي فانه اذا كان هناك طرف اليوم يجب أن يتنازل بأعلى نسبة فهذه الأحزاب وعليها أن تتنازل من اجل الوطن وليس من اجل حزب ولا طائفة أو جهة بل لبناء وطن، وبناء الوطن مسؤولية ندرك اننا لن نصل اليها الا من خلال هذا التوافق. وتابع: الوطن اليوم يجب ان تعلى رايته بهذه الوثيقة ومهما كانت التحديات فبتوافقنا نستطيع ان نصل إلى نجاح كبير ونستطيع ان نقترب من المواطن أكثر فاكثر وحين يجدنا المواطن صادقين مهما كانت مطالبه هذا المواطن سنجده بسيطا سنجده مراعيا وملبيا للواجب وسنجده في كل المواقع التي تخدم هذا الوطن .

واختتم بالقول: نأمل أن تحمل إلينا الأيام القادمة أخبارا سارة فيما يتعلق بمخرجات الحوار الوطني .

■ م. وحيد رشيد

عقدا لقاء مشتركاً بحثا فيه مجالات التعاون المشترك بين البلدين

محافظ الحديدة والسفير الصيني يفتتحان معرض الصور اليمني الصيني بمركز الثقافة في التحرير

■ الحديدة / أحمد كنفاني:

بحث محافظ الحديدة اكرم عبدالله عطية أمس مع سفيرجمهورية الصين الشعبية لدى اليمن تشانغ هوا جوانب العلاقات الأخوية ومجالات التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين.

كما بحث اللقاء التعاون في مجالات الصحة والطرق والصناعة وغيرها وإمكانية تنفيذ عدد من المشاريع الإستثمارية في المحافظة التي تتمتع بعدة عوامل ومميزات بيئية وسياحية وبحرية واقتصادية فريدة يمكن الإستثمار والإستفادة منها.

من جانبه أكد السفير الصيني أن زيارة الرئيس عبدربه منصور هادي إلى جمهورية الصين مؤخراً كانت موفقة وناجحة أسهمت بدورها في فتح آفاق جديدة لليمن في مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية وتعزيز العلاقات المتميزة بين البلدين الممتدة إلى فترات تأريخية طويلة.

وأوضح السفيرتشانغ هوا أن الهدف من زيارته لمحافظة الحديدة والتي تستمر يومين هو الإطلاع والتعرف على أوجه الدعم التي يمكن أن تقدمها الصين لعدد من المحافظات اليمنية ومنها الحديدة وتعزيزالإتفاقيات الثنائية بين الجانبين وذلك في إطار التنسيق بين السلطات المحلية في اليمن والصين.

وأشار إلى أهمية إستفادة الشعب اليمني من المساعدات التي تقدمها الصين والتي هي عبارة عن منح وقروض في خدمة مجالات التنمية والمواطنين.

من جهته رحب محافظ الحديدة بالسفير الصيني والوفد المرافق له ولفت إلى أن خصوصية العلاقات التأريخية التي تجمع اليمن بالصين تحفز على خلق المزيد من التواصل وتعزيز وتطويرعلاقات التعاون المشترك بما يلبي طموحات الشعبين والبلدين الشقيقين.

وكان المحافظ عطية والسفير الصيني تشانغ هوا والوفد المرافق له قد قاما بزيارة مكتب الثقافة بمنطقة التحرير وأطلعا على مكوناته وشهدا الحفل الفني الفلكلوري الذي أقامه المكتب بمناسبة زيارة السفير الصيني إلى المحافظة والذي ألقيت فيه عدد من الكلمات من قبل مديرعام مكتب الثقافة وبعض المسؤولين تخللته عدة عروض ورقصات فنية وفلكلورية قدمتها فرق زبيد والحسينية الشعبية وزهرات بعض المدارس نالت استحسان وإعجاب الحاضرين.

تلاه إفتتاح المحافظ والسفير الصيني معرض الصور اليمني الصيني والذي جرى تنظيمه في أروقة المركز الثقافي ويقام على مدى أسبوع وأحتوى بين جنباته على (300) صورة فوتوغرافية أبدعتها عدسات السفير الصيني تشانغ هوا وعدد من العاملين الصينيين في اليمن وفي وكالة الأنباء الصينية شينخوا وحملت جميعها عنوان (اليمن في عيون الصينين والصين الجميلة).

وخلال جولته التي رافقه فيها السفير الصيني وعضو مجلس النواب عبد الواسع هائل سعيد ورئيس مؤسسة موانئ البحر الأحمر القبطان محمد أبوبكر إسحاق وعدد من مدراء عموم المديريات والمكاتب التنفيذية عبر المحافظ عن سعادته بإقامة هذا المعرض وما أحتواه بين جنباته من صور إبداعية تناولت المناظر الطبيعية والسياحية التي تشتهر بها اليمن والصين.

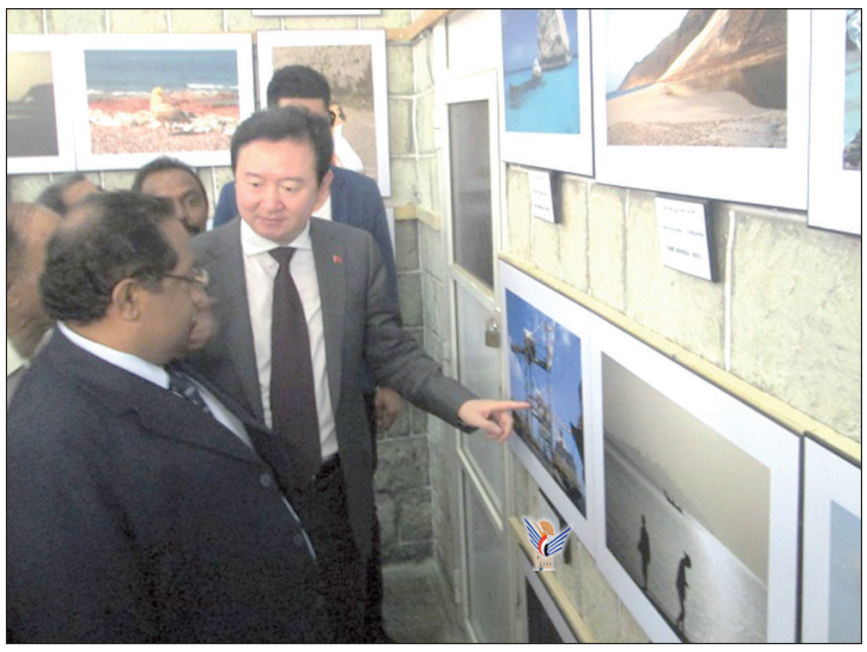

في افتتاح الدورة التدريبية لمأموري الضبط القضائي بهيئة الموارد المائية في عموم الجمهورية

رزاز: قانون المياه لم يفعل بسبب ضعف الأدوات الضبطية وآليات تنفيذ القانون

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

بدأت أمس بالعاصمة صنعاء فعاليات الدورة التدريبية لمأموري الضبط القضائي في هيئة الموارد المائية في عموم محافظات الجمهورية والتي تنظمها على مدى يومين في الفترة 29-30 ديسمبر الجاري الهيئة العامة للموارد المائية بالتعاون مع النيابة العامة بمشاركة نحو (60) مشاركاً من مأموري الضبط القضائي في الهيئة العامة للموارد المائية وفروعها في المحافظات تحت شعار (من أجل حماية المياه وضمان تطبيق القانون ضد مرتكبي الجرائم المائية والحفر غير القانوني) .

وفي افتتاح الدورة أكد وزير المياه والبيئة عبده صالح رزاز أن قانون المياه لم يفعل على الميدان حتى اليوم بسبب ضعف الأدوات الضبطية و ضعف الآليات التي لها علاقة بالجهات المعنية بتنفيذ هذا القانون .

وقال أن هذه الدورة هي أول فعالية لتفعيل العلاقة بين القضاء والموارد المائية .

وأوضح أن اليمن من أكثر البلدان في العالم شحة في الجانب المائي ، وأن الاستنزاف الكبير للمياه يتم بشكل يومي في طول البلاد وعرضها ، لافتا إلى أن الحفر غير القانوني يتم بشكل يومي وبدون ضبط أو أي معايير وبدون احترام القانون .

وقال : لدينا قانون المياه وهذا القانون نريد أن نفعله في جميع الأحواض المائية في اليمن من خلال الآليات المعنية والمتعلقة بالضبط وبتنفيذ قانون المياه من خلال التعاون بين هيئة الموارد المائية و وزارة المياه والمؤسسات المعنية في عموم الجمهورية .

وأشار وزير المياه إلى أن هذه الدورة التدريبية لمأموري الضبط القضائي بهيئة الموارد المائية هي أولى الفعاليات التي تستهدف تفعيل هذه العلاقة وتهيئ الميدان لتنفيذ قانون المياه الذي يحمي ثروتنا المائية، مؤكدا أنه بدون أدوات لا يمكن حماية ثروتنا وموردنا المائي .

وأوضح أن اليمن تعتمد اليوم على المياه الجوفية في الري وفي الشرب وهي ظاهرة غير موجودة في العالم .

وقال إن المنسوب المائي في اليمن يتناقص يوميا والحفر العشوائي وغير القانوني يتزايد، وهي معادلة مختلة مخيفة تقلقنا وتؤرقنا وتستنزف ثروة الأجيال القادمة.

وأضاف بقوله: اليمن من البلدان التي تتجه نحو تحلية المياه بمفهومها الواسع على مستوى ساحل اليمن ولكن ثروتنا الجوفية لابد أن نحميها ونوفرها لأجيال المستقبل.

وأكد أن تحلية المياه لن تحل مشكلة المياه في كل المجالات المطلوبة ، فهي تستهدف فقط مياه الشرب، لكن مياه الري والاستخدام الصناعي وغيره لا يمكن أن تقدم عبر التحلية .

ونوه بأهمية المورد المائي الجوفي أكثر من غيره من الموارد .

ولفت وزير المياه إلى أن اليمن لا يمكن أن تستقر اقتصاديا بدون مياه ، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون مياه، موضحا أن المياه أصبحت مصدراً من مصادر الإقلاق الأمني، وأن هناك حروباً تتم في كثير من المناطق بسبب التسابق على المياه واحتكارها ، وأن قلة المياه تؤدي إلى مشاكل عديدة .

وأعرب عن شكره للنائب العام على تعاونه واستجابته لمطلب هيئة الموارد المائية ، معتبرا هذه الدورة أول وأهم نشاط لهيئة الموارد المائية في مجال تفعيل قانون المياه . آملا أن تخرج الدورة بنتائج عملية في الميدان في المستقبل القريب لتنفيذ القانون والرقابة وضبط الحفر العشوائي في الجمهورية اليمنية .

من جانبه أكد نائب النائب العام المحامي العام الأول طه علي صالح أهمية دور مأموري الضبط القضائي في حماية المورد المائي من خلال تنفيذ قانون المياه والالتزام باللوائح والأنظمة وضبط المخالفين .

وقال إن مأموري الضبط القضائي في هيئة الموارد المائية سيلتحقون بعمل النيابة العامة وعمل النيابة له قوانينه وأدبياته ولوائحه ويجب أن يتمثلوا عملاً قضائياً .

وأوضح أن اليمن تعاني من شحة في المياه . وأن القات هو الذي يستهلك مياهنا ،حيث أن 80 % من المياه تذهب للقات، وأنه طالما بقي القات حتى وأن قمنا بتحلية مياه البحر لن نستطيع أن نوفي للقات حقه من المياه ، مطالبا بوضع حلول ومعالجات لمشكلة القات أولا .

مؤكدا أن قضية المياه قضية مستقبل وقضية أجيال وينبغي الوقوف أمامها بحزم وان يقوم مأمورو الضبط القضائي في هيئة الموارد المائية بدورهم المطلوب في الإسهام في الحد من العبث بالمياه بعيدا عن المجاملات أو المحاباة .

ووجه مأموري الضبط القضائي في هيئة الموارد المائية بالالتزام بالأخلاقيات التي يتميز بها مأمورو الضبط القضائي كونهم سيصبحون جزءاً من القضاء وجزءاً من النيابة العامة وعليهم أن يتحملوا مسئولياتهم في ضبط أي مخالفات لقانون المياه واللوائح المنظمة . آملا أن تتوسع مثل هذه الدورات لتشمل مختلف محافظات الجمهورية بما يساهم في حماية المورد المائي في اليمن .

وأبدى استعداد النيابة العامة للتعاون وبشكل مستمر مع وزارة المياه وهيئة الموارد المائية لما من شأنه حماية المياه والمساهمة في تدريب وتأهيل مأموري الضبط القضائي في هيئة الموارد المائية .

وسيتلقى المشاركون في الدورة العديد من المهارات والمعارف اللازمة التي ستمكنهم من القيام بمسئولياتهم وواجباتهم كمأموري الضبط القضائي في هيئة الموارد المائية ، حيث سيتلقون التدريب في الأحكام المتعلقة بمأموري الضبط القضائي والمهام المناطة بهم وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية والتعليمات العامة للنائب العام والقانون رقم (33) لسنة 2002م بشأن المياه وتعديلاته ،التطور التشريعي القانوني للمياه وإدارة القضايا.

حضر افتتاح الدورة رئيس الهيئة العامة للموارد المائية علي محمد الصريمي وعدد من المهتمين .

(الإشكالات التي تعيق دور منظمات المجتمع المدني) في ورشة عمل بصنعاء

■ صنعاء / خديجة الكاف :

نفذت وزارة حقوق الإنسان صباح أمس ورشة عمل خاصة بمناقشة الإشكالات العامة التي تعيق دور منظمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين بالتعاون مع منظمة اليونسكو خلال الفترة (28 - 30 ديسمبر) بصنعاء والتي يشارك فيها عدد كبير من منظمات المجتمع المدني من مختلف محافظات الجمهورية اليمنية .

وتم في الورشة استعراض ورقتي عمل الأولى ألقاها الدكتور فؤاد الصلاحي تحت عنوان المشكلات التي تواجه منظمات المجتمع المدني أما الورقة الثانية فقد حملت عنوان دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الشراكة مع الحكومة في مجال حقوق الإنسان حيث تناول المشاركون طرح الملاحظات والاستفسارات حول أوراق العمل والإيضاحات من معدي أوراق العمل.

وحضرت الورشة الدكتورة حفيظة صالح الشيخ الأمين العام المساعد لليونسكو في اليمن وممثل وزيرة حقوق الإنسان الأستاذ صادق النبهاني مدير عام العلاقات العامة في الوزارة وعدد من مدراء العموم ووسائل الإعلام المختلفة.

وفي افتتاح الورشة ألقى الدكتور أحمد المعمري- الأمين العام لليونسكو في اليمن كلمة قال فيها: عندما نتحدث عن منظمة، مجتمع، مدني فإننا نقصد بذلك الرغبة والحلم والحقيقة والمجتمع المدني للوصول إليه سالت دماء زكية رغبة في الوصول إليه ..مضيفاً أن وجود منظمات ومؤسسات مجتمع مدني هو المقدمة المنطقية والمدخل الأساس والباب الرئيس للوصول إلى الدولة المدنية ناهيك عن الحياة المتكاملة لتلك المدنية.

وأشار إلى أن اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم يونسكو اليمن متحمسة مع وزارة حقوق الإنسان ولم تتردد في إدراج الموضوع ضمن الموضوعات والقضايا التي ستدعم من المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة ولأهمية الموضوع في قضايا الراهن والمستقبل تم الدعم وها نحن اليوم بالشراكة الثلاثية اليونسكو ووزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني نترجم الأفكار ونتدارس المشكلات والمعيقات التي تقف حجر عثرة في الوصول إلى الأهداف وعلى رأس تلك الأهداف الوصول الحقيقي إلى المدنية دولة ومجتمعاً وحياة كريمة.

من جانبه أوضح الأخ/ محمد حسن كاعش- نائب المنسق العام لهيئة التنسيق لرعاية حقوق الطفل أن اليمن تمر بمرحلة حاسمة وهي مرحلة التقييم في أعمال مبادئ وقوانين حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، ومدركين حجم المسئولية التي لا تتحملها وزارة حقوق الإنسان بل كافة الطوائف والمكونات وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني.. مضيفاً أن هناك جهوداً مبذولة من الحكومة ومن المنظمات الدولية الحقوقية والجهات المهتمة بشئون المجتمع المدني، وتنفيذها للعديد من برامج التدريب والتأهيل للعاملين في تلك المنظمات.. مشيرا إلى أن المخرجات برغم تحسنها لا تمثل الوضع المأمول، ومن هنا نرى أنه يجب على وزارة حقوق الإنسان بتبنيها لفكرة بحث الإشكالات التي تعيق دور منظمات المجتمع المدني.